

فرنسا

النقاش حول زيادة ميزانية الدفاع: أي توجه استراتيجي؟

2018 Nuclear Poster Review، يصوّر البينتاغون الصين وروسيا على أنّهما منافسان استراتيجيان على الصعيد الدولي، ويعدّ كلاً من كوريا الشمالية وإيران مصدر تهديد. وهذا أمر محلّ نقاش ولا يتوافق مع الرؤية الفرنسية التي لا ترى لنفسها أعداءً في ما عدا التهديدات الإرهابية وبرنامج بيونغ يانغ بالستني. يتوافق هذا الاستنتاج جزئياً مع رأي بيير كونيسا الذي يشير إلى تغيّر في الموقف الاستراتيجي لفرنسا منذ وصول الرئيس إيمانويل ماكرون، إلى السلطة، الذي أعاد التواصل مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، على الرغم من حالة التنافر المستمرة بين البلدين بشأن شبه جزيرة القرم وأوكرانيا. ويدين كونيسا سياسة الكيل بمكيالين (التي تتوارى خلف خطاب منطقي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان) التي تحكم علاقات أوروبا بموسكو. ويضيف أنّ: «انفصال شبه جزيرة القرم الذي تريده موسكو هو نفسه الذي أيّده الغربيون عند استقلال كوسوفو عن صربيا».

وفي الوضع الحالي الذي يتّسم بعالمية التهديدات الأمنية وتقلب التحالفات التقليدية، والذي يدعم تشخيص وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي، (يفيد بأنه لا يمكن الفرنسيين «أن يعتمدوا في كل مكان ودائماً» على «شركائهم



التقليديين»)، تدعو الوثيقة الاستراتيجية إلى الحفاظ على «نموذج الجيش المتكامل» مع طموح مزدوج: «الحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية لفرنسا والمساعدة في بناء أوروبا أقوى في مواجهة تضاعف التحديات المشتركة». وقد أشارت العودة الدراماتيكية إلى أحاديّة القرار الأميركية، النقاش مجدداً في الاستقلالية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي.

ويشرح فرنسوا جيريه أنّ هذا هو الهدف الذي تسعى إليه كل من فرنسا وألمانيا اللتان «ترغبان في تعزيز التعاون على المستويين الاقتصادي والصناعي لتطوير قدرات دفاعية أكثر استقلالية. ولكن دائماً في إطار حلف الأطلسي». ويشير بيير كونيسا إلى أن الاستقلالية الاستراتيجية تؤدي حصراً إلى تطوير قدرات «التقييم» الاستراتيجية من خلال الأقمار الصناعية ووسائل الاستهداف، ما يتيح للأوروبيين، بالدليل، مناقشة تقدير الأزمات الذي يجلبه الأميركيون. في المقابل، «وفي ما يتعلّق بالوسائل العسكرية لإدارة الأزمات، ما زال الأوروبيون يعتمدون اعتماداً كلياً على حلف الأطلسي، بما أنّ دولهم مجتمعة لا تملك قوّة البرنامج الدفاعي للبينتاغون». وللحدّ من هذا الاعتماد على القدرات الأميركية، أقرّ قانون البرمجة العسكرية استثمارات كبيرة في مجال الاستخبارات من خلال امتلاك مجموعة من الأقمار الصناعية للتصوير الاستخباراتي الكهرومغناطيسي والتنصّت. لكنّ بناء هذه الاستقلالية الاستراتيجية يصطدم بغياب ثقافة دفاعية أوروبية موحّدة. ويختم بيير كونيسا بالقول إن هناك «تناقراً عميقاً بين دول، مثل فرنسا، تريد القضاء على التهديدات من خلال المشاركة في عمليات خارجية والدول الاسكندنافية التي، على غرار السويد، تدعو إلى الحياد».

لينا كوش

اعتمد مجلس الوزراء الفرنسي في الثامن من شباط/فبراير الجاري مشروع قانون البرمجة العسكرية 2019-2025 المتعلّق بتمويل الاستراتيجية الدفاعية العسكرية لفرنسا لعدة سنوات. ويتميّز هذا القانون عن القوانين السابقة بـ«جهد غير مسبوق في الموازنة» (على حدّ تعبير الرئيس إيمانويل ماكرون) من خلال تخصيص موارد مالية كبيرة لوزارة الدفاع، من المتوقع أن تصل إلى 295 مليار يورو بحلول عام 2025، أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا. ووفقاً لتوقعات قانون البرمجة العسكرية، فإن موازنة الدفاع التي تُقدّر بـ 34 مليار يورو في 2018، يفترض أن تشهد زيادة قدرها 1,7 مليار يورو سنوياً حتى عام 2022. وسيكون على الحكومة التي ستأتي على إثر الانتخابات الرئاسية المقبلة، تكثيف الجهود للوصول إلى 3 مليارات سنوياً.

ويتضمّن مشروع قانون البرمجة العسكرية الأولويات والتحديات التي حدّتها وثيقة استراتيجية الدفاع والأمن الوطني المنشورة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، والتي حلّت محلّ تقارير الأوراق البيضاء السابقة، حيث حدّثت الأفكار التي جرى التوصل إليها في عام 2013 بأخذها بالاعتبار الوضع الاستراتيجي العالمي الجديد. ينصبّ التركيز في هذه الوثيقة على الخطر الذي يشكّله تنامي التهديدات غير المتكافئة، وانتشار النظم التقليدية المتطورة والنزعة العسكرية المفرطة لبعض الدول. أمّا الاتجاه العام للنص، فهو عن ضرورة إعادة التأهيل على مستوى التحديث التكنولوجي لمواجهة المنافسة الشرسة بين القوى العظمى لإتقان نظم التكنولوجيا المتقدمة. ووفقاً للاستراتيجية التي تعكس إدراكاً لضرورة تأقلم فرنسا في سياق عالمي يشهد سباقاً نحو التسلّح، فإن «ظهور التكنولوجيات الجديدة وانتشارها، الذي يشكّل مصدر فرص، من شأنه أيضاً أن يخلّ بالتفوق التكنولوجي للجيوش الغربية ويضعف صناعاتها الدفاعية».

من جهته، يرى المؤرخ والمتخصص في الجيوستراتيجيا والرئيس المؤسس للمعهد الفرنسي للتحليل الاستراتيجي فرنسوا جيريه، أنّ الهدف هو «رفع مستوى الدفاع المتراجع أصلاً والذي فقد ما يقارب الستين ألفاً من قوته العاملة، ويعاني من نقص في المعدات وتأخر في التحديث. إذن، يعكس مشروع قانون البرمجة العسكرية، رغبة في استعادة مستوى كان قد فقّد، وذلك من خلال توفير وسائل لتحديد الجيش وتحديث معداته». ويخصّص جزء كبير من الموازنة لتحديث قوّة الردع النوويّ بغية تمكين فرنسا من الحفاظ على عتبة قوّتها. ووفق جيريه، فإنّ فرنسا «تحتاج إلى تجديد غوّاصاتها النووية وصواريخ الجو - أرض ذات المدى المتوسط، وهما قوتها ردة مكلفتان للغاية».

بيير كونيسا، وهو أستاذ التاريخ ومتخرّج في المدرسة الوطنية للإدارة وعضو سابق في اللجنة الاستراتيجية لوزارة الدفاع، يُذكر بأنّ «برامج تحديث التكنولوجيا النووية هي جوهر قوّة فرنسا كما يصفها شارل ديغول». ويوضح أنّ هذه الحاجة لا تقلّ أهميّة عن ضرورة تحديث القدرات الدفاعية التقليدية (المدركات وزوارق الدوريات البحرية وطائرات الاستطلاع الخفيفة، وغيرها). لكنّ الخبر في الشؤون الاستراتيجية الدوليّة والعسكريّة، يلفت إلى أنّ الزيادة في الاعتمادات المخصّصة للدفاع هي في الوقت الحالي «التزام أخلاقي وليست التزاماً مالياً». ومن المتوقع أن يُعرض قانون البرمجة أمام البرلمان في الصيف المقبل، وهو يحمل الكثير من الجوانب الافتراضية. ويشرح كونيسا أنه «إذا ما استثنينا أول قانون للبرمجة العسكريّة، فإن جميع القوانين الأخرى واجهت قيوداً تتعلّق بالموازنة. وبرغم إعلان ماكرون أن جميع الالتزامات مغطاة قطعاً حتى عام 2023، فإنّه ليس هناك ما يضمن أنّ الحكومة المقبلة ستلتزم ذلك». علاوة على ذلك، وفي سياق جيوسياسي متغيّر، ما زالت المصالح والتحديات الاستراتيجية في مرحلة إعادة تعريف. وإذا كان التصرّح الاستراتيجي الفرنسي قد نأى بنفسه حتى اللحظة عن المقاربة الأميركية، فإنّ من غير المستبعد أن نرى في المستقبل تقارباً أكبر بينهما. وكما يشير فرانسوا جيريه، فإنّ «رؤية (فرنسا) للتحديات والتهديدات تختلف اليوم كثيراً عن رؤية الولايات المتحدة، ففي نشرة

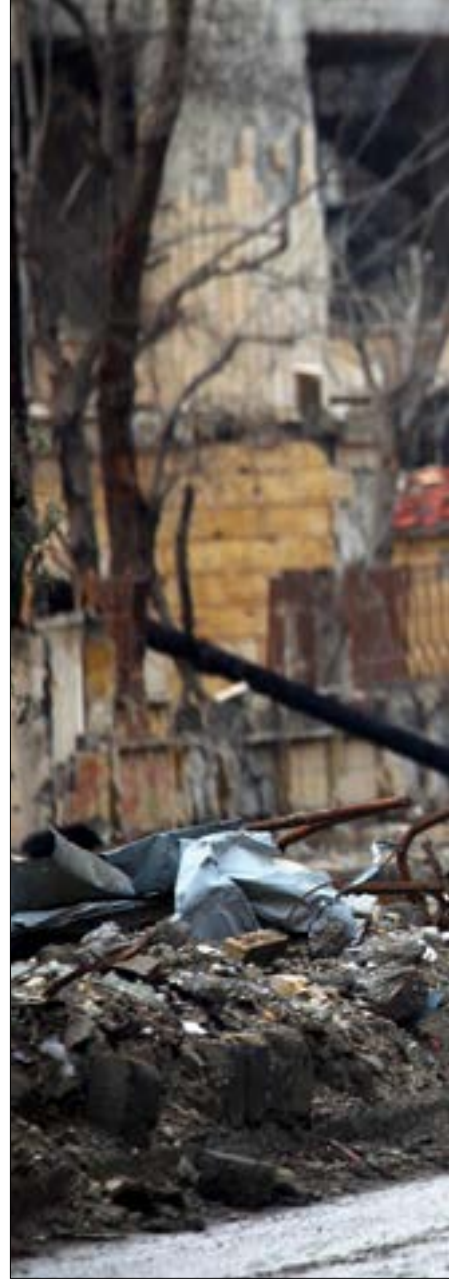
الكردية من منبج: «لا أستطيع القول إنّنا توصلنا إلى حلول نهائية بهذا الشأن، لكن العمل جارٍ بين الطرفين بهذا الخصوص». وفي تصريحات لافته للوزير الأميركي، لفت إلى أن بلاده «لم تتأكد بعد» من الجهة التي هاجمت قوات بدعمها «التحالف الدولي» في ريف دير الزور، شرق نهر الفرات، مضيفاً القول: «لا أزال غير قادر على تقديم المزيد من المعلومات عن سبب قيامهم بذلك، لكنهم حصلوا على توجيهات من أحد... هل كان توجيهها محلياً؟ هل كان من مصادر خارجية؟ لا تسألوني. لا أعلم». ويتزامن الحديث الأخير مع تصعيد في لهجة مسؤولين أميركيين، لمصلحة مواجهة إيران في سوريا، إذ أعرب مستشار الأمن القومي، هيربرت ماكاستر، عن قلق بلاده بسبب «شبكة الوكلاء التي تبنيها إيران» في دول مثل سوريا واليمن والعراق، مضيفاً خلال مؤتمر ميونيخ للأمن أنه «حان الوقت الآن في اعتقادي للتصرف ضد إيران».

وعلى الأرض، كثّفت قوات الجيش السوري استهدافها المدفعي والصاروخي لبلدات ومدن غوطة دمشق الشرقية، بعد وصول تعزيزات عسكرية كبيرة إلى الجبهات المشتركة مع الفصائل المسلحة هناك. وأفادت مصادر معارضة عن سقوط عشرات الصواريخ مساء أمس، على بلدات دوما وعربين وجسرين، ومواقع أخرى في وسط وشرق مناطق سيطرة المسلّحين. وبرغم ما نقل عن وجود محادثات تستهدف إخراج «هيئة تحرير الشام» من الغوطة، نفى فصيّلا (جيش الإسلام) و«فيلق الرحمن» هذا الأمر، مؤكدين في الوقت نفسه أنهما بصدد الاستعداد للتصدي لهجوم مرتقب من قبل الجيش السوري في الغوطة الشرقية.

(الأخبار)

تاريخية، بالمضي في هذا المشروع المشترك. ويعتبر أنّ الدافع الفرنسي خلف ذلك، هو في أن تتقاسم معها ألمانيا، باعتبارها أكبر قوة مالية واقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، أعباء مكافحة الإرهاب، خاصة في منطقة جنوب المتوسط والساحل، وذلك بعدما وجدت فرنسا نفسها وحيدة في منطقة الساحل وليبيا وغيرها، وذهبت لتبحث عن موارد مالية لتمويل عملياتها العسكرية في دول الخليج على غرار السعودية والإمارات اللتين تعهدتا بالدفع للقوّة الإفريقية التي ترعاها فرنسا بالساحل. لكنّ الطموح الفرنسي، في قراءة الخبر الجرائري، قد يصطدم بالحوارج التي تلزم بها ألمانيا نفسها في مجال الدفاع، حيث يحّد الدستور الألماني من مسالة مشاركة جنود ألمان خارج الحدود، كذلك فإنه يمنع تصدير مواد عسكرية إلا تحت شروط معينة.

(الأخبار)



برغم التأكيدات أن مفاوضات عفرين نجحت، لكن لا اعلانات رسمية

تبحث أوروبا عن وسائلها، تمهيداً للتخلي عن المظلة الأميركية

عملياً، يضيف عبيدي، إنّ فرنسا وألمانيا إذا استطاعتا رفع موازنة دفاعهما إلى نسبة 2 في المئة من الناتج المحلي الخام، فإنّ ذلك سيكون تمهيداً لتشكيل نواة أمنية للدفاع عن أوروبا خارج حلف الأطلسي. ووفقاً له، فإن ما تسعى إليه فرنسا صاحبة أكبر قوة عسكرية في الاتحاد الأوروبي بعد انسحاب بريطانيا، هو محاولة إقناع ألمانيا التي لا تزال مترددة لأسباب